

حق ذو الاحتياجات الخاصة في التعليم الأولي : تغيير المواقف والتوجهات مطلب أساسي لمواكبة التنمية المستدامة

وحدة تقييم السياسات العمومية - مجلس النواب

مراد الشاوي

مريم المعاشي

محمد اهيري

صفياء بومجهول

حسن حافيظي

حول الورقة السياسية

في إطار انفتاحه على محيطه الخارجي وعلى المؤسسات السياسية الوطنية والأجنبية، نظم معهد الرباط للدراسات الاجتماعية (RSSI) بشراكة مع الصندوق الوطني للديمقراطية ورشة تكوين حول «تحرير ونشر تقارير التقييم» لفائدة الأطر الإدارية المكلفة بتقييم السياسات العمومية بمجلس النواب يومي 16 و 17 فبراير 2023 وتندرج هذه الورقة السياسية في سياق مخرجات الورشة التكوينية وتفعيلاً لأهداف المعهد الرامية إلى التأثير في صناعة القرار العمومي. كما تأتي هذه الورقة بلورة لنتائج الدراسة الميدانية التي تضمنها تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية في مجال التعليم الأولي والذي تم نشره من قبل المجلس قبل متم الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021.

الفهرس

- 2 الملخص التنفيذي
- 5 1. مقدمة
2. مسار تمتع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالحق في التعليم
- 6 الأولي بالمغرب
3. تحديات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في منظومة
- 8 التعليم الأولي بالمغرب
- 10 4. التوصيات

الملخص التنفيذي

المجتمع، بالإضافة إلى قلة عدد الأطر التربوية المتخصصين في تعليمهم وعدم وجود برامج تدريبية تؤهلهم للتعامل مع هذه الفئة، وضعف الدعم الموجه لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والنفسية اللازمة لهم.

إن إدماج الأطفال في وضعية إعاقة في بيئتهم وتمكينهم من الآليات والوسائل اللازمة لمواكبة دراستهم على أكمل وجه، يعتبر خطوة جد مهمة في مسار إصلاح منظومة التعليم الأولي و تحقيق التنمية المستدامة. لذا ينبغي تبني سياسات عمومية شاملة و متعددة القطاعات لضمان حق هؤلاء الأطفال في التعلم وكذا العمل على تغيير المواقف المجتمعية اتجاههم من خلال التحسيس بأهمية إدماجهم في المنظومة التعليمية.

عمل المغرب على إصلاح منظومة التعليم الأولي باعتباره لبنة أساسية لكل بلد يطمح لإصلاح التعليم والرقي في مجال التنمية البشرية، كما أنه إدراكا منها لضرورة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، أقرت الدولة بحق تعليم هذه الفئة، وصادقت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك عملت على تطوير ترسانتها القانونية و إطلاق برنامج وطني طموح للتعليم الشامل لفائدة الأطفال ذوي الإعاقة في سنة 2019، وغيرها من الإصلاحات.

ورغم ذلك لازال الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة يواجهون مجموعة من التحديات التي ترتبط من جهة بضعف الوسائل اللوجيستية والبيداغوجية، ومن جهة أخرى بالنظرة المجتمعية والتي تحول دون إمكانية ادماجهم في

والنهوض بها، وكذا مختلف السياسات والبرامج العمومية كالميثاق الوطني للتربية والتكوين والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالتعليم الأولي، وغيرها.

لكن على الرغم من المجهودات المبذولة مازالت هذه الفئة تحتاج إلى رعاية خاصة فيما يتعلق بالتعليم الأولي، بحيث نجد 56% من الأطفال في وضعية إعاقة لا يستمرون في هذا النمط من التعليم³، كما أنه 66,1 % من الأشخاص في وضعية إعاقة دون تعلم وتمثل الإناث الغالبة بنسبة 66,6 %⁴ و يعزى ذلك إلى ضعف الموارد والبنيات التحتية والمواكبة التربوية المناسبة لهم. الشيء الذي يصعب معه تكيفهم واندماجهم ولا يضمن السلامة النفسية والعاطفية لهم ولأسرهم. و إضافة إلى البعد النفسي، هناك أبعاد أخرى يطرحها هذا المشكل، كالبعد الاجتماعي (التهميش، الأمية، البطالة...); والبعد الاقتصادي (التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الأسرة والدولة); ثم البعد الأمني السياسي (الاحتجاجات -عدم المشاركة في تدبير الشأن العام).

ومن هنا تبرز أهمية التربية الدامجة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في منظومة التعليم الأولي، كحق أساسي يضمن لهم الكرامة والقضاء على مختلف أشكال التمييز التي تقيد مشاركتهم واندماجهم في المجتمع بشكل متساو، في كافة الأنشطة الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية والسياسية.

إن التعليم الأولي محطة أساسية و تمهيدية في المسلسل التربوي فهو يساعد على ضمان مسار تعليمي ناجح للأطفال ومحاربة الهدر المدرسي. لهذا تعمل الدولة على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنین على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة¹. بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، كما تسهر على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع².

وعلاوة على ذلك، انتقل المغرب من التناول الطبي لقضية الإعاقة إلى التركيز على بعدها الحقوقي، و في هذا الإطار قامت الدولة بعدة جهود لتسهيل سبل استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من التعليم وخاصة الأولي منه، حيث اعترفت بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التربية والتعليم منذ بداية الستينيات، إضافة إلى التزامتها الدولية في هذا المجال، والتي تؤكد على الحق في التعليم الجامع وبدون تمييز، وعلى وجوب تمتع الطفل المعاق بحياة كاملة وكريمة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع. يضاف إلى ذلك المقتضيات الدستورية التي تحظر التمييز على أساس الإعاقة، والتشريعات الوطنية كلقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

¹ الفصل 31 من الدستور المغربي.

² الفصل 34 من الدستور المغربي.

³ مجلس النواب، تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتعليم الأولي، الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021، دورة ابريل 2021، ص. 269.

⁴ وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، البحث الوطني الثاني حول الإعاقة في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2014.

2. مسار تمتع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالحق في التعليم الأولي بالمغرب

المملكة سنة 2009، على أول اتفاقية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، والتي تنص في المادة 24 منها على التمتع الكامل بالحق في التربية والتكوين في إطار نظام تعليمي جامع، الشيء الذي جعلها تلزم، تبعا لذلك، بإعداد آليات وبنيات تربوية دامجة تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية لذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي، كما أن المقتضيات الدستورية لسنة 2011، تؤكد على مسؤولية الحكومة في إدراج مسألة الإعاقة في صلب سياساتها العمومية⁷.

كما يعتبر الحق في التعليم للأشخاص في وضعية إعاقة من ضمن أهداف خطة التنمية المستدامة 2030-2015، ولا سيما الهدف الرابع⁸، وفي هذا الإطار وضع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (2030-2015)، والتي نصت الرافعة الرابعة منها على تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين لأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة.

يعتبر التعليم الأولي لبنة أساسية لكل بلد يطمح لإصلاح منظومته التربوية والراقي في مجال التنمية البشرية ورافعة أساسية من الرافعات الاستراتيجية للتغيير، فقد قطع المغرب أشواطا كبيرة في مجال اصلاح وتعميم التعليم الأولي، كما أنه أدرك ضرورة تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال اقراره لحق هذه الفئة في التربية والتعليم، والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سنة 1990 والتي نصت على حق الطفل في وضعية إعاقة في التعليم إسهة بباقي الأطفال⁵. كما صادق على الإعلان العالمي حول التربية للجميع (إعلان جومبتيان 1990) والذي يؤكد على الاهتمام بأوجه القصور في النظم التعليميّة في جميع أنحاء العالم من جهة، والاعتراف بالأهمية المتزايدة لدور التعليم الأساسي في تحقيق التقدّم الاجتماعي من جهة أخرى، ودعا إلى تمكين كل شخص سواء كان طفلا أم يافعا أم راشدا من الاستفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية إلى التعلم⁶.

وقد توج هذا المسار الحقوقي بمصادقة

⁵ الفصل 23: تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقليا أو جسديا بحياة آمنة وأريمة، في ظروف تكفل له أرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشارأته الفعلية في المجتمع.

⁶ تم صدور البيان الختامي العالمي حول تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (اليونيسكو، مؤتمر سالامنكا، 1994) والذي جاء بسبعة مبادئ مؤسسة لإرساء التعليم الجامع، وتعزز مسار الإقرار الحقوقي بصور التعليق العام رقم 13 حول الحق في التعليم سنة 1999، وهو التعليق المعياري للمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

⁷ لفصلين 31 و34 من دستور 2011.

الإعاقة في سنة 2019، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، بحيث يهدف هذا البرنامج إلى إدماج جميع الأفراد في بيئتهم التعليمية والأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية. لكن رغم هذه الجهود المبذولة يواجه الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة تحديات تحد من ولوجهم أسلاك التعليم الأولي بالمغرب.

بالإضافة إلى ذلك عمل المغرب على تطوير ترسانته القانونية من خلال إصدار القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2016. وقد توجت مجموع هاته الجهود بصدور القرار الوزاري 19.47 في شأن التربية الدامجة، حيث تم إطلاق البرنامج الوطني الطموح للتعليم الشامل لفائدة الأطفال ذوي

3. تحديات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في منظومة التعليم الأولي بالمغرب

داخل الفصول الدراسية يعوق اهتمام المدرسين بالحالات التي تستدعي اهتماما خاصا مما يفسر ارتفاع نسبة الهدر المدرسي لهذه الفئة؛

- على المستوى البيداغوجي: إن عدم توفر البرامج البيداغوجية المناسبة لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، يشكل عائقا كبيرا أمام تكيفهم واندماجهم، بحيث أن مناهج التعليم الأولي المخصصة للأطفال العاديين لا تتناسب مع خصوصية هذه الفئة.

- على مستوى الأطر التربوية: يعتبر مشكل قلة عدد الأطر التربوية المتخصصة في تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم وجود برامج تدريبية تؤهلهم للتعامل مع هذه الفئة من بين أبرز المشاكل التي يعاني منها ذوو الاحتياجات الخاصة، حيث أن هناك مشكل ضعف أو غياب تكوين المربين والمربين على مفهوم الإعاقة والإدماج، وضعف إلمامهم بلغة الإشارة، وما تتطلبه هذه الفئة من رعاية وتأطير لفهمهم واستيعاب متطلباتهم وأفكارهم، وتسهيل إدماجهم في الحياة المدرسية، لإعطائهم الأمل طيلة مسارهم الدراسي والمهني؛

في ظل توالي مجموعة من الإصلاحات والمخططات الرامية إلى تحسين جودة التعليم الأولي في المغرب وتعميمه، لازال الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة غير راضين عن نصيبهم من الإصلاح وهذا ما توضحه الاحصائيات الوطنية حول نسبة الأطفال بدون مستوى تعليمي والتي تتجاوز 80%، وكذا نسبة الهدر المدرسي في صفوف هاته الفئة. فعلى الرغم من أن تأمين التربية لجميع الأطفال يعتبر حقا من حقوقهم الأساسية التي تحظى باعتراف دولي، إلا أن واقع هذه الفئة يوضح عكس ذلك في ظل العراقيل والحواجز التي لا زالت تواجههم خلال مرحلة تعليمهم والتي ترتبط من جهة بضعف الوسائل اللوجيستكية والبيداغوجية و الموارد الاقتصادية، ومن جهة أخرى بالنظرة المجتمعية اتجاه ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تحول دون إمكانية ادماجهم في المجتمع.

- على المستوى اللوجيستكي: يجد الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة صعوبات في الاندماج في التعليم الأولي نظرا لقلّة البنيات التحتية والمرافق التعليمية المخصصة لهم وغياب الوسائل اللوجيستكية من نقل مدرسي وممرات ومرافق صحية خاصة بهم، كما أن الاكتظاظ

⁹ مجلس النواب، تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتعليم الأولي، الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021، دورة ابريل 2021.

• على المستوى المجتمعي: تشكل المواقف السلبية السائدة في المجتمع المناهضة للتحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس عائقا كبيرا في وجه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة مشكلة عدم ثقة بعض الآباء في المدرسة والمدرسين، إضافة إلى الحكم المجتمعي على هذه الفئة بعدم القدرة على الاندماج والمسايرة بسبب قصور معين، وعدم وجود آلية للإبلاغ يلجأ إليها الآباء والأطفال ذوو الإعاقة الذين يحرمون من إمكانية الحصول على التعليم.

• على المستوى الاقتصادي: يعتبر ضعف الدعم الموجه لأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والنفسية اللازمة لهم من بين الحواجز الرئيسية التي تمنع الآباء من إرسال أبنائهم للدراسة، حيث تعاني الأسر الحاضنة لأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة من عدم القدرة على المواكبة المادية لتعليم أطفالهم خصوصا في مرحلة التعليم الأولي نظرا لما يحتاجونه من رعاية خاصة ووسائل لوجيستية ومواكبة نفسية.

4. التوصيات

إن إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئتهم وتمكينهم من الآليات والوسائل اللازمة لمواكبة دراستهم على أكمل وجه، يعتبر خطوة جد مهمة في مسار إصلاح منظومة التعليم الأولي، وفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من اكتساب القدرات الحركية والجسدية والذهنية واكتشاف مهاراتهم وتعزيز ثقتهم بنفسهم، بحيث أن التربية الدامجة تمكنهم من التنشئة السليمة على مهارات التواصل والابتكار والابداع، وتربيتهم على القيم الدينية والأخلاقية والمواطنة، وتهيئتهم لمواكبة متطلبات مواطن الغد. لذلك فالتزام الدولة بضمان تربية دامجة مبنية على حق الجميع في تربية ذات جودة تستجيب لحاجات التعلم الأساسية، أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي، وإنهاء جميع أشكال التمييز، وتسريع وثيرة التنمية بالبلاد.

يتطلب ادماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في منظومة التعليم الأولي تبني سياسات عمومية شاملة و اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية اللازمة من طرف القطاعات والفاعلين المتدخلين في مجال الإعاقة، كما تمتلك الدولة الوسائل المؤثرة خاصة فيما يتعلق بالجانب المؤسسي والمالي واللوجستيكي، وتتبع ومراقبة البرامج والسياسات المنجزة في هذا الشأن. ومن هنا نوصي بما يلي:

→ التنصيص صراحة على الحق في التعليم الأولي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في قانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها لا سيما في الباب الثالث منه، وفي الخطة الوطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى جانب الحقوق الأخرى؛

→ تحيين الترسانة التشريعية عبر تعديل النظام الأساسي للتعليم الأولي وإلزاميته بالتنصيص على حق الأطفال في وضعية إعاقة للاستفادة من خدمات التعليم الأولي صراحة، إضافة إلى ضرورة تفعيل مضامين البرنامج الحكومي وتنزيلها على أرض الواقع، وتبني البرامج التنموية الترابية للتربية الدامجة كما هو الحال للتعليم الابتدائي؛

→ وضع مخططات وبرامج سنوية شمولية وموحدة للتربية الدامجة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لتأمين الحق في التعليم الأولي. مع تفعيل آلية لرصد وتتبع تنفيذها بإشراك خبراء وأطر من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنسيق مع كافة الفاعلين المعنيين؛

→ وضع برامج بيداغوجية خاصة بالأطفال في وضعية إعاقة، مع مراعاة خصوصية كل صنف من أصناف الإعاقة، واستعمال أحدث الوسائل التكنولوجية في تعليمهم؛

→ القيام بحملات تحسيسية من طرف القطاع الحكومي المكلف بالإدماج الاجتماعي والمكلف بالتربية الوطنية وجمعيات المجتمع المدني، من أجل الرفع من الوعي بقضية التعليم الأولي لذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة ومدى أهميتها في بناء مجتمع متماسك، وذلك من أجل خلق نوع من التعايش والتأزر بين جميع فئات الأطفال؛

→ توفير التكوينات المناسبة للأطر التربوية حسب صنف الإعاقة، مع ضمان استمراريته لمواكبة تطور الحالات الجديدة من الإعاقة.

→ رصد تعويضات للمربين والمربيات لتشجيعهم على العمل بكل روح وطنية وتحفيزهم على المزيد من العطاء؛

→ توفير بطاقات خاصة بأصحاب الاحتياجات الخاصة تمكنهم من الولوج للخدمات الصحية الاجتماعية الفورية؛

→ العمل على تجويد الفضاءات الداخلية بتخصيص أقسام وحجرات خاصة بهذه الفئة، خاصة في ظل ارتفاع عدد الأطفال في حجرة واحدة (30-34 طفل)، ومقاطعة اختلاط فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع فئات أخرى. وتوفير الولوجيات والمرافق الصحية التي تتلاءم مع خصوصيتهم؛

→ يجب مراعاة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسر الحاضنة لأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال:

→ رصد دعم مباشر للأسر من أجل تشجيع ادماج أطفالهم، ولتمكينهم من العيش الكريم؛

→ توفير مؤسسات خاصة للتكفل بالأطفال ذوي الإعاقة الشديدة من أجل رفع العبء على أسرهم خاصة من الناحية اللوجيستكية، والولوجيات اللازمة؛

→ انشاء مؤسسة للأعمال الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة مع رصد ميزانية خاصة بها...

→ تفعيل العدالة المجالية والاجتماعية بواسطة توسيع العرض التربوي في المناطق القروية والشبه حضرية، والمناطق المعزولة والمهمشة كما جاء في البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي. مع تيسير ولوج العوائل إلى الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالتربية والتكوين كالنقل المدرسي والمرافق الصحية والإدارات العمومية الأخرى، وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة، وبهذا سيتم تقليص الفوارق والحد من مظاهر الإقصاء.

عن معهد الرباط للدراسات الاجتماعية

معهد الرباط للدراسات الاجتماعية هو مركز أبحاث ومؤسسة فكرية مستقلة غير ربحية تأسست سنة 2011 من طرف مجموعة من الباحثين من تخصصات متعددة تحت رئاسة المرحوم الدكتور إدريس بنعلي. ويسعى المعهد إلى إنتاج معارف مستقلة وموضوعية عن المجتمع والدولة، كما يطمح إلى تعزيز التبادل والتفاعل بين الباحثين وصناع القرار والمجتمع المدني. يشغل على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية المغرب على المستوى الوطني والجهوي والدولي. ومنذ إحداثه، اهتم المعهد بالإشكالات المتعلقة بالشباب والهجرة والإقصاء الاجتماعي.

حول سلسلة وصل

وصل هي سلسلة من الأوراق السياسية تنشر من طرف معهد الرباط للدراسات الاجتماعية. إن وجهات النظر المعبر عنها في هذه الوثيقة خاصة بالمؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء المعهد. لا يعتبر معهد الرباط للدراسات الاجتماعية مسؤولاً عن استعمال محتويات هذه الوثيقة من قبل أطراف أخرى.

الكتاب : محمد اهيري، صفاء بومجهول، حسن حافيظي، مريم المعاشي، مراد الشاوي

الناشر : معهد الرباط للدراسات الاجتماعية

تاريخ النشر : نونبر 2023